حق تقرير المصير بين الفهم التقليدي المعاصر "دراسة حالة تيمور الشرقية"

الدكتور
سلمان علي الجميلي
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة

يعد مبدأ تقرير المصير، مبدأ سياسي قانوني دولي، يعني ان (لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مصيرها ومركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1]. وقد ترسخ هذا المبدأ في العديد من المواثيق والقرارات الدولية، مما كان في مقاصد الامم المتحدة المعلن عنها والاساسية، وقد سلهم في تحرر العديد من دول العالم من السيطرة الاستعمارية، بيد ان السنوات الاخيرة شهدت تحولاً او تفسيراً جديداً ومعاصراً لهذا الحق عندما اخذت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية تستغل حق تقرير المصير لغرض تفتيت الوحدة الوطنية للعديد من دول العالم من خلال منح هذا الحق للاقليات والجماعات الاثنية داخل الدول وضد حكومتها المركزية من افضى الى انفصال العديد من الدول الجديدة وبالتالي ظهرت الحاجة الى معالجة هذا الموضوع من الناحية القانونية السياسية.

ومن هنا فان الفرضية التي نطرحها من خلال هذا البحث تنطلق من ان التفسير الخلص لحق تقرير المصير في عالمنا المعاصر ساهم في تنمية طموحات العديد من الاقليات والجماعلت الاثنية للتمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة الوطنية.

---

(1) انظر في ذلك المادة الاولى في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقارن مع:

The Rights of Nations to self Determination, prented in the soviet union, progress publishers, 1973. P.7.

وكذلك:

The dor A. Couloumbis, Interodiction to International relation New jersey, printice Hall, inc, Englewood (cliffis, 1978) p.65.

وقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي والتحليلي لرصد هذه المشكلة وبالتالي الخروج بنتائج من خلال تناول المحاور التالية وبثلاث مطالب كان المطلب الاول يتعلق بدراسة مفهوم حق تقرير المصير بجانبيه التقليدي والمعاصر اما المطلب الثاني يتناول المفهوم الجديد لحق تقرير المصير وتوظيف الاقليات الاثنية، فيما تناول المطلب الثالث دراسة مشكلة تيمور الشرقية وكيف استطاعت استثمار المفهوم الجديد للحصول على استقلالها.

وفي الخاتمة وضعنا الاستنتاجات التي توصلنا اليها في هذا البحث آملين ان يكون اضافة جديدة لخدمة العلم والعلماء. والله ولي التوفيق.

الباحث

المطلب الاول: مفهوم حق تقرير المصير

اولاً: المفهوم التقليدي

حق تقرير المصير مفهوم تكرس في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، وبخاصة مع اعلان ما عرف بمبادئ ويلسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية، والذي تضمن مبدأ حق تقرير المصير في أطار المبادئ الاربعة عشر المعلنة في خطابة الى الكونغرس[٢] وقد ترسخ هذا المبدأ في العديد من المواثيق والقرارات الدولية.

فقد كان في مقاصد الامم المتحدة المعلن عنها في المادة الاولى من الميثاق علم ١٩٤٥، تنمية العلاقات الودية بين الامم على أساس الاحترام الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها. ثم تأكد هذا المبدأ في المادة (٥٥) والمادة (٧٦) في الميثاق مع تكليف الامم المتحدة بتقرير حمايتها لحقوق الانسان[٣] ومنذ عام ١٩٥٠ أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها، بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الانسان[٤].

وحق تقرير المصير يعني ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها واختيار طريقة حياتها ونظامها دون أن تفرض عليها قيود من أي قوى أخرى، وأذا كان القرن التاسع عشر قد مثل السيطرة الاستعمارية، فأن القرن العشرين شهد ميلاد حركات التحرير والمقاومة للاستعمار على امتداد بلدان العالم الثالث، فقد راحت الشعوب والامم تحقق استقلالها الواحد تلو الاخر، عقب أنتهاء الحرب الحرب العالمية الثانية، ونجح العديد منها بانتزاع حريته، وتأسست منابر ومنظمات عالمية، كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ثم منظمة المؤتمر الاسلامي لتعلن رفضها لكل أشكال الاستعمار الجديد، وهذا ما أوجد تياراً عالمياً رافضاً للاستعمار والتبعية ومتمسكاً بالاستقلالية وحق تقرير المصير خصوصاً بعد أن ظهر ان الدول الكبرى لم تترجم فعلياً التزامها بمبدأ حق تقرير المصير كما ورد في جانبه النظري[٥] .

وهكذا أصبح هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في مجمل العلاقات الدولية الحالية، ومبدأ راسخ من مبادئ القانون الدولي الحديث بحيث أن مراعاته ملزمة في كل مكان وزمان وعن طريقة يمكن تحقيق مبدأ التحرير القومي والاجتماعي الكامل للشعوب مع الحفاظ على السلام العالمي[٦].

---

[٢] عبد الغني عماد، المقاومة والارهاب في الاطار الدولي لحق تقرير المصير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٧٥، شهر ١، ٢٠٠٢، ص٢٦.

[٣] انظر ميثاق الامم المتحدة، المادة (٥٥) الفقرة ج والمادة (٧٦) الفقرة ب

[٤] باسيل يوسف، حقوق الانسان في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، دارسة مقارنة (بغداد: دار الحرية، ١٩٨١) ص٣٥.

[٥] عبد الغني عماد، المصدر السابق، ص٢٧.

[٦] روزا اسماعيلوفا، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية: هل يمكن حلها، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة: دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣) ص ص ٢٨٢-٢٩٣.

ثانياً:- المفهوم المعاصر.

ان عدم الاتفاق على تحديد وتعريف حق تقرير المصير ومداه والمشمولين به، وصعوبة تعريف (الشعوب) و(الامم) أضافة الى تنوع محتواه، جعله على درجة من الغموض وعدم التعريف، مما أفسح المجال بالتالي أمام الكثير من التفسيرات المتطرفة، لا سيما تلك التي تحاول جعل هذا الحق يسري على الاقليات الاثنية بقصد تفتيت الدول وبث الفرقة بين مواطنيها. ورغم أن جميع القرارات الصادرة من الامم المتحدة التي نصت على حق تقرير المصير، قد أكدت أيضاً على مبدأ السلامة الاقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة، إلا أن المفهوم المعاصر والذي ينطلق في توظيف خاطئ لهذا الحق والمبدأ جعله يسري على الاقليات، وهذا التوظيف نابع من التفسير الخاطئ لحق تقرير المصير، ومن ثم عدم أيجاد معيار دقيق وحاسم لتحديد أي شعب أو جماعة من الناس يحق لها أن تتمتع بحق تقرير المصير[٧]

وعليه يمكن القول ان مفهوم حق تقرير المصير أصبح مفهوم مرن وغير نهائي، ومن هنا تكمن الخطورة في التفسيرات الغامضة له، ومنها ما أصبح يعرف الان بمصطلح (حق تقرير المصير الداخلي) الذي بدأ يروج له بوصفه حقاً من حقوق الاقليات التي تتعرض للاضطهاد او الانتهاك والتمييز من قبل الجماعة المسيطرة او الدولة، وهكذا أضحى حق تقرير المصير ليس مقصوراً على حد تعبير دعاته وأنصاره الجدد على شعوب العالم غير المستقلة وأنما (ينطبق على جميع الشعوب المستقلة وغير المستقلة بالتساوي، فاذا كانت الشعوب غير مستقلة ناظلت لتتخلص من الاستعمار الاجنبي وتنال حقها في تقرير مصيرها، فأن معظم شعوب العالم المستقلة وبخاصة أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، تناضل لتتخلص من الاستعمار الذاتي او الاستعباد الداخلي أو الدكتاتورية والقمع وتزييف ارادتها بالانتخابات غير الحره وغير النزيهة على يد عدد محدود ومتسلط من أبنائها عليها[٨] .

ثم يمضي أنصاره ودعاة المفهوم المعاصر لحق تقرير المصير، للتأكيد على أنه لا يحق لجماعة عريقة معينة أن تطالب بالدعم أو الحصول على حق تقرير المصير في سعيها لتحقيق الاستقلال (الا اذا أثبت ممثلوها، بما لا يحتمل الشك، المعقول، أنه في أطار المستقبل المنظور، لا يحتمل أن تصبح الحكومة ممثلة السكان قاطبة وأذا أمكن إثبات أن السلطة السياسية تمارس سياسة إبادة جماعية ضد (الاقلية)، ويجب اعتبار ذلك بمثابة دعم قوي جداً لمطالب الاستقلال[٩].

وهكذا وفي ظل تقاطع المصالح في السياسة الدولية، نجد أن العديد من القوى الدولية المهيمنة، حاولت تبني التفسير الخاطئ لمفهوم حق تقرير المصير وتحريفه بالاتجاه الذي يخدم أهدافها السياسية ومن ثم تحويلة الى سلاح لتفتيت الدول بدلاً من ان يكون أداة لتقرير التعايش بين الجماعات الاثنية المختلفة. وأصبح المنهج المتبع في هذا التحريف يتمثل في محاولة منح الاقليات حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة منفصلة عن الدولة الاصل، رغم في ان هذا الحق مكرس أصلاً – وكما مر بنا – للشعوب المستعمرة لتنال حقها في الاستقلال، وقد استفادت

---

[٧] حول الجدل في تفسير نطاق الحق في تقرير المصير، انظر: احمد يوسف الفرعي، رؤية عربية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، ابريل، ١٩٩٣، ص٧١.

[٨] حسني عايش، المفهوم الجديد لحق تقرير المصير، صحيفة الرأي الاردنية ١٩٩٣/١٢/٧.

[٩] اسبرون ايده، الدراسة الرابعة، وثيقة صدرت في الجمعية العالمة للامم المتحدة برقم F/C. N. 4/Sub. 2/1993/34 في ١٠ اب ١٩٩٣ ص٨٠.

الكثير من الجماعات والاقليات الاثنية من التفسير الخاطئ لمفهوم حق تقرير المصير، لتنال بذلك استقلالها ، كما حصل في الجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق وعن يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا، وكذلك الاستفتاء الذي قاد الى حصول تيمور الشرقية على استقلالها، والذي حفز جماعات اخرى للمطالبة بحق تقرير المصير في اقاليم اخرى من اندونسيا مثل اقلية آريان وأتشيه ورايا[١٠].

وهكذا ساهم التفسير الخاطي لحق تقرير المصير والمدعوم من القوى الخارجية، على اثارة نزعات الاستقلال والانفصال وبالتالي المواجهة مع الحكومة المركزية او مع الجماعة المسيطرة مما قاد الى حروب اهلية عديدة اتخذت طابع المطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال.

المطلب الثاني

المفهوم الجديد لمبدأ تقرير المصير وتوظيف الاقليات

ان التنوع والتعدد الاثني الذي تتميز به غالبية دول العالم، قاد بعض القوى الاستعمارية والخارجية الى توظيف الاقليات والجماعات الاثنية من اجل زعزعة الاستقرار الداخلي وضرب الوحدة الوطنية للعديد من دول العالم التي تتقاطع مصالحها وأهدافها مع أهداف ومصالح القوى الدولية.

فرغم ان الازمة بين النظم السياسية والجماعات الاثنية غالباً ما تنشأ عن صراعات داخلية، الا انه لا يمكن ان نغفل العوامل الخارجية التي تساهم كثيراً في تفكيك مجتمع متعدد الاثنيات[١١]. وكلما تصاعد النزاع بين السلطة وهذه الجماعات، او فيما بينها وعجزت السلطة من السيطرة عليه، اصبح ذلك مدخلاً وسبباً لتدخل القوى الكبرى الخارجية في شؤون الدولة المفيدة بهدفاً ظرف وحدتها وتأجيج النزاع واستمراره ودفع النظام السياسي للخضوع او التكيف ومن تصورات هذه القوى الخارجية.

وتعود مسألة توظيف الاقليات والجماعات الاثنية، الى الحقبة الاستعمارية، حيث استغلتها السياسيات الاستعمارية من خلال اثارة وتحريك النعرات الطائفية والعرقية والعنصرية واذكاء روح التمرد والانفصال لدى هذه الجماعات، من اجل الضغط على انظمة الحكم والدول غير المرغوب فيها[١٢].

وقد كانت الارساليات التبشيرية احد أهم وسائل التغلغل والتحريك الفكري للاقليات والجماعات الاثنية في اسيا وافريقيا، والتي لم يكن هدفها الاساس التبشير بالدين المسيحي فحسب وانما كذلك بث الافكار الاوروبية وخلق التخاذل الروحي وحمل الشعوب على القبول بالخضوع للمدنية الاوروبية المادية.

---

[١٠] غباشي خير الله، مستقبل تيمور الشرقية بعد استفتاء اغسطس ١٩٩٩، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨/اكتوبر ١٩٩٩، ص٢٣٠.

[١١] سعيد لطفيان، القضية الكردية وموقف العرب والايرانيين منها (الورقة الايرانية) منشور في مجموعة باحثين، العلاقات العربية الايرانية (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص٥٤٦.

[١٢] د.نيفين مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه منشورة في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩، ص٣٦. وقارن مع عبد الرحمن اسماعيل الصالحي، دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٣، ابريل، ١٩٨٨، ص٧٦.

ويوضح لنا المبشر (صموئيل زويمر) الدور الحقيقي للارساليات التبشيرية، عندما طرحت المنظمات الدينية الوطنية في الصين شعار لاعداء بين المسيحيين والاديان الاخرى، قال (زويمر) ان هذه الصداقة تخلق في نفس المسيحيين جنباً عن التبشير، ان المبشرين يعملون بكل جهودهم من اجل ان تدخل الطوائف المختلفة فيما بينها بصراعات لا أول لها ولا اخر ليتمكنوا من تنفيذ خططهم على اكمل وجه[١٣].

ومن هذا المنطلق اهتم الانكليز بأن تركز الارساليات على تعليم قبائل (الايبو) الموجودة في شرق نايجيريا والتي لم يكن قد دخلها الاسلام بعد، فكان من الطبيعي ان تكون المناصب الادارية في غالبيتها بيد (الايبو) وهي الاقلية المنظمة، بينما تهمل وتهمش الاغلبية المسلمة في الشمال[١٤]. وقد ادى ظهور النفط في شرق نايجيريا الى زيادة حدة المشكلة، حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بتشجيع الجنرال (اوجوكو) الذي ينتمي الى قابئل (الايبو) المسيحية على الانفصال باقليم (بيافرا) الذي يعد اغنى اقليم في نايجيريا بسبب ثروته النفطية، على اثر الانقلاب الذي حصل في عام ١٩٦٧، حيث رأي (اوجوكو) ان هذا الانقلاب هو انقلاب المسلمين على المسيحيين، الامر الذي دفعه، وكنتيجة لهذه الحسابات العرقية، اضافة للملابسات الدولية الى الاعلان عن استقلال اقليم بيافرا عام ١٩٦٧ وحصول الحرب الاهلية التي ادت الى خسائر بالارواح تقدر بمليون شخص[١٥].

والمتتبع للمنهج البريطاني في سياسة تفتيت الدول، يجد تكرار هذه السياسة في اماكن عدة. ففي السودان تبنت بريطانيا دعم الحركة الانفصالية في الجنوب، من خلال احتضانها للكثير من الندوات والمؤتمرات التي تناولت الحرب في جنوب البلاد بأسلوب تحريض يتجه الى عدها حرباً بين المسلمين والمسيحيين او بين العرب والافارقة، وقد ادت هذه السياسة التدخلية الى تعقيد الصراع بين المتمردين في الجنوب والحكومة المركزية من شكل عامل ضغط على الاخيرة لكي تقبل باتفاق تموز عام ٢٠٠٢ الذي ينص على تطبيق نوعين من القوانين احدها في الشمال يستند الى الشريعة الاسلامية والاخر في الجنوب يستند الى القوانين الوضعية، ولا مراء من القول ان هذا الاتفاق سيقود الى تكريس مبدأ حق تقرير المصير الذي يطالب به الجنوبيين بعد ست سنوات من توقيعه وبالتالي سيفضي الى تحقيق الانفصال عن البلاد.

وفي مصر شجعت بريطانيا، ابان الفترة الاستعمارية، مشروع (حماية الاقليات) في محاولة منها لاحداث شرخ في الوحدة الوطنية المصرية[١٦]، كما عملت على عزل الاقباط عن

---

[١٣] د. غالي شكري، اليمين الديني يشهر السلاح، منشور في خالد محي الدين واخرون (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠) ص٣٨.

[١٤] طارق البشري، مصر الحديثة بين احمد والمسيح، منشور في خالد محي الدين واخرون، المصدر السابق، ص٤١.

[١٥] سعد ناجي جواد، مسألة الاقليات في الوطن العربي واثرها على الامن القومي، افكار اولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، العدد٢، ١٩٨٨، ص١٩٧.

[١٦] ورد ذلك في مالك منصور، وسائل امبريالية في التخريب الثقافي (بغداد: مطابع دار الثورة، ١٩٧٧)، ص٣٠.

المسلمين وايثارهم بوضع متميز على حساب المسلمين في المؤسسات التعليمية والاقتصادية وبشكل يعوق مستقبلهم من جهة اخرى[١٧].

ولا تختلف السياسة الامريكية عن السياسة البريطانية من حيث استخدامها للجماعات الاثنية وتحريكها بغية الضغط على الحكومات الوطنية، لا بل ان هذه السياسة اصبحت احدى وسائل الاستراتيجية الامريكية في انهاك الخصوم واجبارهم على التكيف وفق متطلبات هذه السياسة. وقد استخدمت حركة التمرد في جنوب السودان وقامت بتحريضها على افشال أي صيغة وطنية لتحقيق اتفاق سلام مع الحكومة المركزية[١٨]، كما قامت بدعم حركة التمرد الكردي في شمال العراق بالتعاون مع الكيان الصهيوني منذ بداية سبعينات القرن الماضي، بهدف زعزعة الحكم الوطني، من خلال امداد حركة التمرد بالسلاح والاموال. فقد اصدر الرئيس الامريكي نيكسون عام ١٩٧٢، على سبيل المثال، اوامره بدفع مبلغ قدره ستة عشر مليون دولار لعناصر التمرد فضلاً عن دفعات شهرية دائمية[١٩]. وبعد العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١، قامت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بتحريك عناصر التمرد في شمال العراق وتوظيف هذه الورقة للضغط على الحكم الوطني واضعافه خدمة لاهداف ومتطلبات الاستراتيجية الغربية الصهيونية في المنطقة.

ومن كل ما تقدم نجد ان ورقة تحريك وتوظيف الاقليات وتحفيزها للمطالبة بحق تقرير مصيرها اصبحت احد وسائل وآليات السياسة الغربية للضغط على الحكومات المركزية لخرق جدار الوحدة الوطنية وتطويع هذه الحكومات للسير وفق المخططات الاستعمارية.

القوى الخارجية وخاصة البرتغال واستراليا والولايات المتحدة الامريكية تحاول استثمار حركة التمرد التيمورية للضغط على الحكومة الاندونيسية وخلق مشاكل عدم الاستقرار لها بهدف أخضاعها للسياسات الغربية.

ولاشك في ان التعاطف الغربي مع شعب تيمور المطالب بالاستقلال هو نتيجة لكون الاغلبية من الكاثوليك بينما المسلمون والبروتستانت والوثنيين اقلية. وقد قاد هذا التعاطف والدعم الدولي الى تدويل القضية واثارة الرأي العام حولها وابراز مظاهر القسوة والعنف في تعامل السلطات الاندونيسية معها. فعلى مدى عشرين عاماً ادت اعمال القمع للتمرد المسلح وعمليات التجميع الاجباري للسكان الى سقوط حوالي ٢٠٠ الف قتيل وفق تقديرات المصادر الانسانية والدينية وهي تقديرات قد تكون اقل من واقع الحال[٢٠].

وفي عام ١٩٨٧ قام التيموريين بتشكيل مجلس وطني للمقاومة بقيادة جوزيه زانانا جوسما وثم في ايار عام ١٩٩٣ تم التحكم بالسجن مدى الحياة على زعيم التمرد. وفي ايار عام ١٩٩٤ وافقت السلطات الاندونيسية على الحوار المباشر مع الانفصاليين وقد عادت قضية تيمور الشرقية الى دائرة الضوء دولياً في تشرين اول/اكتوبر عام ١٩٩٦ مع منح اثنين من قادة حركة

---

(١٧) امين هويدي، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا الحضاري الاسباب واسلوب المواجهة، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٤ كانون الثاني، ١٩٨١، ص١١٣.

(١٨) د. وليد عبد الحي، دور الموقع الجغرافي للاقليات في نجاح ميكانزم اللامركزية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد المزدوج ٣،٤ ايلول ١٩٨٩، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(١٩) نفس المصدر اعلاه، ص١٠٥.

(٢٠) غباشي خير الله، المصدر السابق، ص٢٣٠.

الكفاح من اجل حق تقرير المصير وهما "جوزيه راموس مورنا" ممثل المقاومة التيمورية في الخارج والى "المونسنيور كارلوس نيلي بيلي" اسقف مدينة ديلي جائزة نوبل للسلام[٢١].

وبعد سقوط الرئيس الاندونيسي الاسبق "سوهارتو"، وهو المسؤول عن اجتياح وضم تيمور عام ١٩٧٥، تصاعدت المظاهرات المطالبة باجراء استفتاء حول حق تقرير المصير، وقد استجابت الحكومة الجديدة برئاسة "يوسف حبيبي" لبعض المطالب حيث اقترحت منح الاقليم حكم ذاتي على ان يظل جزءاً لا يتجزأ من الاراضي الاندونيسية[٢٢]. لكن الاوضاع الداخلية التي تعيشها اندونيسيا والضغط الدولي اسفر الى توقيع اتفاق بينها وبين البرتغال تحت رعاية الامم المتحدة في ايار عام ١٩٩٩ ينص على تنظيم استفتاء لتقرير مصير الاقليم، وقد جرى هذا الاستفتاء في اب عام ١٩٩٩، حيث كانت صيغته هي الاجابة على سؤالين، الاول: هو هل توافق على الحكم الذاتي الخاص المقترح لتيمور الشرقية؟ فكان الجواب بنعم نسبته ٢١,٥ في المائة من الناخبين، اما الشق الثاني من السؤال فكان هو هل ترفض الحكم الذاتي الخاص المقترح لتيمور الشرقية، وقد اصاب عليه بنعم ٧٨,٥ بالمائة من الناخبين مما أدى بالنتيجة الى اقرار حق تقرير المصير وبالتالي الاستقلال عن اندونيسيا، وقد تحملت الامم المتحدة جميع اجراءات الانتخابات والتصويت وكذلك ادارتها وبالتالي تولت ادارة الاقلية لفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، حيث جرت انتخابات في ٢٠٠٢/٤/١٣ فاز بها زعيم الحركة الاستقلالية (كوسماو) بنسبة ٨٠% من الاصوات[٢٣].

وفي ٢٠٠٠/٥/١٩ تم تسليم الادارة الدولية الى الحكومة التيمورية المنتخبة، وبالتالي حصلت تيمور الشرقية على استقلالها وتقدمت بطلب الانضمام الى المنظمة الدولية الامم المتحدة لتصبح بذلك العضو رقم ١٩٠ في هذه المنظمة[٢٤].

وهكذا نستطيع القول ان المتغيرات الدولية المعاصرة التي افضت الى توسيع مفهوم حق تقرير المصير واستغلاله من قبل القوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي ساعدت على تشجيع المعارضة والحركة الانفصالية في تيمور الشرقية لتصعيد مطالبها بحق تقرير المصير وبالتالي الحصول على الاستقلال عن اندونيسيا التي وجدت نفسها مرغمة على القبول به تحت وطأة الضغط الخارجي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الداخل.

---

(٢١) تيمور الشرقية، نزاع حركته قوى خارجية، الكتاب الستراتيجي السنوي الصادر عن مركز المعلومات القومي، سوريا، دمشق.

(٢٢) غباشي خير الله، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢٣) نفس المصدر ، ص١٣١.

(٢٤) نفس المصدر، ص١٣١.

المطلب الثالث

دراسة حال تقرير المصير لاقليم تيمور الشرقية

١. الجذور التاريخية لمشكلة تيمور الشرقية:

تيمور الشرقية هي جزيرة اندونيسية تقع الى الشرق من جاكارتا على بعد يزيد عن ٢٥٠ كم وتبلغ مساحتها (١٤٩١٥)كم، وسكانها اكثر في ٨٠٠ الف نسمة[٢٥]. وهي جزء من جزيرة تيمور الواقعة في ارخبيل (ملايو) والتي يعتبر الجزء الغربي منها جزءاً من اندونيسيا باستثناء جيب صغير يدعى (اوكوس امبينو) كانت تحتله البرتغال واندونيسيا، وقد وقعت تحت الاستعمار البرتغالي في القرن السادس عشر. وخلال الحرب العالمية الثانية دخلتها القوات اليابانية وطردت البرتغاليين منها، ولدى انسحاب اليابان من الجزيرة عام ١٩٤٥ بسط البرتغاليون سيطرتهم على تيمور الشرقية من جديد، وفي اب عام ١٩٤٥ بدأ الشعب التيموري نضاله ضد الاستعمار واستمر بذلك حتى عام ١٩٧٤ عندما اطاحت ثورة القرنفل في البرتغال بالحكومة السابقة واعلن النظام الجديد اطلاق الحريات للمستعمرات ما وراء البحار بما فيها تيمور الشرقية[٢٦].

وفي اب عام ١٩٧٤ تأسست ثلاثة احزاب سياسية في تيمور هي الجبهة الثورية من اجل الاستقلال، والاتحاد الديمقراطي الذي ينادي بالاستقلال ضمن نظام برلماني غربي والحفاظ على علاقاته مع البرتغال، والرابطة الشعبية الديمقراطية التيمورية التي تطالب بانضمام تيمور الى اندونيسيا.

وفي عام ١٩٧٥ اعلنت استراليا واندونيسيا تأييدهما عودة المستعمرة الى السيادة الاندونيسية، اما البرتغال فقد اعلنت من جهتها انها ستجري استفتاء شعبياً حول حق تقرير مصير هذه المستعمرة لكنها انسحبت دون ان تفعل ذلك.

وفي عام ١٩٧٥ سيطرته الجبهة الثورية على معظم انحاء الجزيرة، لكنها اصطدمت بالقوات الاندونيسية التي بدأت بالتدخل تدريجياً ضد قوات الجبهة الثورية بحجة الاستجابة لمطالب الشعب التيموري الانضمام الى اندونيسيا، وقد جرت معارك طاحنة بين الطرفين راح ضحيتها آلاف المدنيين.

وفي عام ١٩٧٦ اعلنت اندونيسيا رسمياً ضم تيمور الشرقية اليها لتصبح المقاطعة السابعة والعشرين[٢٧]. وقد اثار هذا الضم فيما بعد مشكلة دولية اذ لم يؤيدها سوى عدد قليل من الدول الغربية وقي مقدمتها استراليا والولايات المتحدة الامريكية، بيد ان مواقف هاتين الدولتين تغير تدريجياً على نحو سلبي.

---

[٢٥] اندونيسيا هل تكون يوغسلافيا اسيا، مجلة فلسطين المسلمة، بيروت، العدد السادس، حزيران، ١٩٩٩، ص٤٥.

[٢٦] صحيفة بابل البغدادية الصادرة يوم ٢٠٠٢/٤/١، ص٣.

[٢٧] صحيفة العرب اللندنية، الصادرة يوم ٢٠٠٢/٥/٢٢، ص٧.

٢. التمرد وتنامي الدعوة الى حق تقرير المصير في الاقليم:

ما ان اعلنت اندونيسيا ضمها لجزيرة تيمور عام ١٩٧٥ حتى بدأت المقاومة المسلحة لهذا الضم الى جانب المطالبة بالاستقلال وحق تقرير المصير.

وقد كانت هناك جملة متغيرات داخلية وخارجية تساند الاتجاه الاستقلالي لهذه الجزيرة. فالاستعمار البرتغالي الذي استمر لفترة طويلة استطاع ان يزرع دولة مسيحية كاثوليكية داخل اندونيسيا ذات الغالبية المسلمة، وقد ساهمت مواجهة الحكومة الاندونيسية، لحركة التمرد والانفصال التيمورية بالعنف والقوة المسلحة، الى خلق حالة من صراع اجتماعي ممتد بين المسلمين والمسيحيين في هذا الاقليم اصبح من الصعب تجاوزه او القضاء عليه.

الخاتمة

بعد ان استعرضنا موضوع مبدأ حق تقرير المصير بين الفهم التقليدي والفهم المعاصر، نستطيع القول ان هذا المبدأ عندما ظهر كان يهدف الى حل اشكالية طرحت نفسها امام مجريات السياسة الدولية الا وهي اشكالية المقاومة والرفض لكل اشكال الاستعمار، فالاستعمار الغربي الذي اجتاح مساحات واسعة من القارة الاسيوية والافريقية والامريكية كان يتعامل مع المستعمرات الجديدة على اساس انها جزء من اراضي الدولة المستعمرة (بفتح الميم) وهو لا يعترف بأي مشروعية للمقاومة او المطالبة بالاستقلال لا بل انه يعدها على اساس انها خروج على السلطة المركزية وانها نوع من انواع الحروب الداخلية. بيد ان تنامي روح المقاومة والحركات التحررية افضى الى بروز هذا المبدأ الذي ساهم بشكل فعال في حصول العديد من دول العالم على استقلالها.

وبعد ان استقر ورسخ هذا المبدأ طيلة ايام الحرب البادرة، نجده عاد للظهور من جديد ولكن تحت مفهوم اخر يختلف عن الاول في مضمونه، حيث استغلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية هيمنتها على النظام الدولي، لكي تسخر هذا المفهوم لخدمة اغراضها في الضغط على العديد من دول العالم وبالتالي تفتيت وحدتها الوطنية من خلال منح الحق للاقليات العرقية والقومية بالمطالب بحق تقرير المصير الداخلي "أي الاستقلال عن الدولة.

وقد شجع هذا الامر الحركة الانفصالية في اقليم تيمور الشرقية مثلما شجع العديد من الاقليات الاخرى، وبالتالي ساهمت عدة متغيرات داخلية وخارجية في حصول تيمور على حقها في تقرير مصيرها ومن ثم الاستقلال عن اندونيسيا.

ان المفهوم الجديد لحق تقرير المصير يجب ان يخضع لضوابط ومعايير تحد من الافراط باستخدامه داخلياً وعدم تسيسه من قبل الدول الغربية لان ذلك سيكون احد التحديات التي تواجه العديد من دول العالم بحكم التعددية الاثنية التي تتميز بها غالبية الدول.